

القياس في النحو العربي

للدكتور

محمد أحمد محلول

الأستاذ المساعد في الكلية

تمهيد :

لم ينهض النحو صرخاً قائماً يملأ النظر مرة واحدة ، بل تنقل من دور إلى دور أشبه بدورة الحياة فكان للنحو صباه وشبابه وكهولته كالكاثرين البشري سواء بسواء . كذلك مر القياس بالمراحل التي مر بها غيره من أصول النحو ، فلم ينشأ كاملاً ناضجاً دفعة واحدة ، وإنما نشأ - كما نشأ غيره - ساذجاً ثم تطور مع الزمن ، ومرّ بمراحل النمو ، وعملت فيه التجربة والملاحظة عملهما حتي وصل إلي ما نعرفه له من قواعد وأحكام.

وهو باب خطير ، لأنه مكّن النحويين من وضع القواعد العامة ، وجعلهم يضائلون ماعداً ذلك مما ورد غير سائر علي مقتضاها ، وعدّوه شاذاً . كما أنه أودث اللغة سعة كبيرة ، فإننا لم نسمع من العرب كل مشتقات الكلمة . يؤيد هذا كلام ابن جني « ألا تراك لو لم تسمع تكسير واحد من الأمثلة ، بل سمعته مفرداً ، أكنت تحتشم من تكسيه علي ما كسر عليه نظيره » (١) . ويقول : « فإذا سمعت ضؤل ولم تسمع مضارعه ، فإنك تقول فيه يضلّ ، ولا تحتاج أن تتوقف ، لأنه لو كان محتاجاً إلي ذلك لكان معني هذا أن القوم قد جاءوا بجميع المواضي والمضارعات وأساء الفاعلين والمفعولين والمصادر ، وأساء الأزمنة والأمكنة ، والأحاد والثنائي والمجموع ، والتكابير والتصاغير » يعني ابن جني وهذا لم يحصل (٢) .

(١) الخصائص ج ١ ص ٤٤٦ .

(٢) الخصائص ج ١ ص ٤٤٦ ، ضحى الاسلام أحمد أمين ج ٢ ص ٢٧٩ - ٢٨٠ .

من هذا جري علماء اللغة علي القواعد التي وضعوها واشتقوها من استقراء ناقص ، وطردوها في الباب كله ، فتضخمت اللغة واطردت وقت مواضع النقص فيها .
ولو رجعنا إلي عبارة ابن جني التي سبقت لوجدنا أنه جري في التعبير فيها علي ذلك ، فقد جمع الماضي علي مواضع ، وقال المضارعات والتكاير والتصاغير .. وليس يدعي أحد أن العرب نطقت بهذه الكلمات في هذه المعاني وإنما هو القياس (١)
تعريف القياس :

يقول ابن الأنباري : « القياس في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل ، وقيل : هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع ، وقيل : هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع ، وهذه الحدود كلها متقاربة » (٢) ثم يقول : « مثل أن تركب قياساً في الدلالة علي رفع مالم يسم فاعله فتقول : اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً علي الفاعل . فالفاعل : أصل مقيس عليه ، ونائبه : فرع مقيس ، والحكم الرفع ، والعلة الجامعة الاسناد » (٣) .
فائدة القياس :

يعتبر القياس أكثر أدلة النحو والمعمول في غالب مسائله عليه ، ولهذا قيل في حذّه : « إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب » وهو كافٍ في اعتبار ماقيس علي كلام العرب صحيحاً .
كما بلغ من شأنه الخطير ، وفائدته الكبرى ، وأثره القوي أن قال الكسائي (٤) .
إنما النحو قياس يتبع . وبه في كل علم ينتفع .

ذلك لأن اللغات ليس من اليسير الوقوف علي كل مفرداتها ومشتقاتها ، وسأع كل كلمة منها في استعمالاتها المختلفة ، وأساليب الكلام المتباينة ، فكانت الحاجة ماسة إلي أن يكن الاستقراء الممكن كافياً لوضع قاعدة يمكن اتباعها ، والسير علي منوالها . بهذا يقاس مالم يسمع علي ما سمع ، فيعمل عمله ، ويبني بناءه ، ويأخذ حكمه في كل مايعرض له . يقول ابن جني : « وقد نصّ

(١) ضحي الاسلام . أحمد أمين ج ٢ ص ٢٨٠ .

(٢) لمع الأدلة لابن الأنباري ص ٩٣ مطبعة الجامعة السورية .

(٣) الاقتراح للسيوطي ص ٤٧ .

(٤) معجم الأدباء ج ١٣ ص ١١١ .

أبو عثماني عليه فقال: «ماقيس علي كلام العرب فهو من كلام العرب ، ألا تري أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول وإنما سمعت البعض فقست عليه ، فإذا سمعت قام زيد ، أجزت ظرف بشير وكرم خالد» (١).

وفائدة القياس ليست خاصة بعصر دون عصر ، بل هي كما نعتقد - فائدة بل ضرورة دائمة لتلبية كل الحاجات المتجددة بفعل تطور الحياة ، وتقدم الزمن ، ولا ينبغي لباب القياس أن يسد فيصيب اللغة من الضيق مالا يطيقه المتكلمون بها ، وأن من واجب مجامع اللغة أن تبقي جذوة القياس مشتعلة ، وأن قد اللغة بدفعات من الحيوية والروح .

أثر القياس في اللغة :

لا حياة للغة بدون ابتكار ألفاظ جديدة تواجه الزمن ومستحدثات التطور ، وهذا الابتكار هو ماسماه اللغويون « الوضع » وأهم سبله الاشتقاق والقياس ، ومن أهم خصائص العربية أنها لغة اشتقاقية ، والاشتقاق أكسبها مرونة ومناعة في أن واحد ، فسمح لها بخلق ألفاظ جديدة ، وحافظ علي ثروتها ، وحماها من الزيف والشطط .

واختلف من قديم في أصل الاشتقاق هل هو الفعل أو المصدر ، واستدل كل علي رأيه ، وأغلب الظن أنه خلاف لا طائل تحته ، والاشتقاق إنما هو في الواقع ضرب من القياس . واللغة في استعمالها استعمال يتوارثه الخلف عن السلف ، وله أن يحدّد فيه ويضيف إليه لكي تسير لغة الزمن ، وتسدّ حاجات العصر ، ولهذا الاستعمال ضوابط تنظمه ، وقواعد يسير علي مقتضاها .

وعلماء اللغة إزاء هذه القواعد وتلك الضوابط فريقان : قياسون يكثرن من الضوابط ويتلمسون القاعدة لأدني مناسبة ، وكان علي رأس هؤلاء الخليل بن أحمد الذي كان قياساً يجيد القياس ، ويمدّ أطنابه . وحفاظ يؤثرون السماع ويعتدون بالرواية ، ومن هؤلاء الأصمعي الذي كان متشدداً واقفاً عند النص اللغوي ، يكره القياس ويعارضه ، يشهد بذلك ما ذكره ابن جني ، قال في الخليل بن أحمد : «إنه كان سيد قومه ، وكاشف قناع القياس في علمه» . ويقول في الأصمعي : «إنه ليس ممن ينشط في القياس» ويقول فيه أيضاً : «إنه معروف بقلّة ابتعائه في النظر وتوفره علي مايري ويحفظ» ، (٢) .

ويؤكد هذا أن الخليل أخذ يعلم الأصمعي العروض فتعذّر ذلك علي الأصمعي ، فينس الخليل منه ، وعرض له بقول الشاعر :

إذا لم تستطع شيئاً فدعه وجاوزه إلي ماتستطيع

(١) الخصائص ج ١ ص ٣٥٧ - ٣٥٨ .

(٢) الخصائص ج ١ ص ٣٦٦ وما بعدها .

ويمكن أن يرد الخلاف بين البصريين والكوفيين في أساسه إلى هذه التفرقة ، ومادامت اللغة تسير فلا بد أن يسير القياس معها ، ففي وسعنا أن نضع لها ضوابط كما وضع الأقدمون ، وأن نقعد القواعد كما قعدوا ، وقديما قال أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) وتلميذه ابن جني (٣٩٢هـ) «ماقيس علي كلام العرب فهو منه» .

ولقد كان أهون علي أولها أن يخطيء في خمس روايات من أن يخطيء في قياس واحد ، وحاول ثانيهما أن يضع للغة أصولا كأصول الفقه ، لكن ربما غلا بعض اللغويين ، وشاء له أن يضيق دائرة القياس ، أو أن يسد بابها ، وعلي رأس هؤلاء ابن فارس (٣٩٥هـ) وهو معاصر للفارسي وابن جني ، ويذهب إلى أنه « ليس لنا اليوم أن نخترع ، ولا أن نقول غير ما قالوا ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوا » .

نشأة القياس وتطوره

ظهر القياس في التشريع الاسلامي بصورته الفطرية علي عهد النبي صلي الله عليه وسلم ، وأن بعض الأحكام الشرعية كان يقوم عليه . دليل ذلك «ماروي معاذ بن جبل رضي الله عنه أن رسول الله صلي الله عليه وسلم لما بعثه إلى اليمن قال له : كيف تصنع إن عرض لك قضاء ؟ قال : أقضي بما في كتاب الله ، قال : فإن لم يكن ؟ قال : فبسنة رسول الله صلي الله عليه وسلم ، قال : فإن لم يكن في سنة رسول الله ، قال : أجتهد رأيي ، ولا ألو ، قال معاذ : فضرب رسول الله صلي الله عليه وسلم صدري . ثم قال : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي الله ورسوله » (١) .

وفي هذا دليل علي أن من أصول التشريع الاجتهاد بالرأي وهو القياس . كذلك كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى قاضيه بالبصرة أبي موسى الأشعري يقول له : « الفهم الفهم فيما تلجلج في صدرك مما ليس في كتاب ولا سنة ، اعرف الأشباه وقس الأمور عند ذلك » (٢) .

وكذلك نجد فنونا من الأقيسة تظهر فيما دار علي ألسنة الخوارج من حجاج ، ثم فيما تردد بين الأمويين والهاشميين من مسائل سياسية ترتكز علي نصوص دينية ، وأحري بالقياس أن يفيض ويتسع حين يفسح المجال لمسائل العربية من اللغة والنحو وغيرها ، اذ لا يجد الباحث فيها من الحرج ما قد يجده في بعض المسائل الفقهية التي يخاف في الحكم عليها من الزلل ، لذلك نشط أكثر النحاة إلى استعمال القياس ، وعادوا منه بخير حفييل .

(١) أصول الأحكام الشرعية للاستاذ علي حسب الله الطبعة الأولى مطبعة العلوم ص ١٢ .

(٢) المرجع السابق ص ١٢ .

لقد كان عبد الله بن أبي إسحاق - كما يفهم من الروايات - أول من فكر في المقاييس النحوية ، وفي استخدامها أداة لضبط اللغة ، روي ابن سلام قال (١) : قلت ليونس هل سمعت من ابن أبي إسحاق شيئاً ؟ قال : نعم . قلت له : « هل يقول أحد الصويق يعني السويق ؟ » قال : « نعم ، عمرو بن تميم تقولها ، وماتريد إلي هذا ؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس » وهذه عناية بالقياس تلفت النظر إلى الذهنية القياسية التي وجدت منذ القديم .

فابن أبي إسحاق يرى أن نلتزم الأذيع من اللغة والأكثر استعمالاً . ولعلنا في ضوء هذا الاتجاه نستطيع أن نجد تفسيراً لما عابه علي الفرزدق وأخذه به حيناً هجاء فقال :

فلو كان عبد الله مولي هجوته ولكن عبد الله مولي مواليا

فقد كان يرى أن القياس يقتضي أن يقول : مولي موال (٢) ، ذلك لأن ابن أبي إسحاق يريد أن تطرد القاعدة ، وأن يلتزم القياس ، علي أن بعض العرب يجز نحو « جوار » بالفتحة فيقول : مررت بجواري ، كما قال الفرزدق : « مولي موال » بإضافة « موال » إلي « مولي » والألف للاطلاق . (٣)

فإذا ما تركنا ابن أبي إسحاق نري أن أبا عمرو بن العلاء ينحو منحاه ، ويرى أن ضبط اللغة يستلزم الوقوف بها عند حدّ الكثير من المسموع ، والشائع من المستعمل ، فقد سئل عما وضعه وأسماء عربية أيدخل فيها كلام العرب كله ؟ فقال : لا ، فقليل له : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ قال : أعمل علي الأكثر وأسمي ماخالفني لغات (٤) وفي ضوء هذا الاتجاه نستطيع أن نفهم مذهب إليه عيسى بن عمر من نصب «مطرًا» في قول الشاعر : (٥)

سلام الله يامطرًا عليها وليس عليك يامطر السلام

فإنه كان يشبهه - كما يقول سيبويه - بقوله : يارجلا ، يجعله إذا نون و طال كالنكرة . وإن كنا لا نميل إلي رأيه فإن علمية مطر أقوى من أن نميل بها إلي النكرة . قال سيبويه : « ولم نسمع

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٣٢ .

(٢) التصريح ج ٢ ص ٢٢٩ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ٣٢ .

(٤) طبقات النحويين واللغويين ص ٣٩ .

(٥) الكتاب ج ١ ص ٣١٣ .

عربياً يقوله ، وله وجه من القياس إذا نون وطال كالنكرة ، وباعشرين رجلا ، كقوله : يا ضارباً رجلاً « (١) . فهو وإن لم يسمع عن العرب جائز عنده ، لأن الشواهد المماثلة تدفع إليه ، والقياس يؤيده . وقد أيدته فيما ذهب أبو عمرو ويونس والجرمي يقولون : ردّه التنوين إلى أصله ، وأصله النصب ، وهو كالاسم الذي لا ينصرف فإذا اضطر الشاعر إلى تنوينه نونه وصرفه وردّه إلى أصله .

ويصل بنا المطاف إلى النحوي المشهور يونس بن حبيب الذي وصفه بعض معاصريه وبخاصة البصريين بأنه : « له قياس في النحو ومذاهب ينفرد بها ، (٢) كان عندما يضع قياساً ما يطرده ويعممه ، نرى ذلك في أكثر من موضع ، فنحن نقول : أعطيتكم ذلك ، ونسكن الميم ، فإذا اتصل بها ضمير آخر حركناها وقلنا : أعطيتكم وأعطيتكمها ، لكن يونس طرد القاعدة العامة ، وطبقها على الحالة الثانية وقال : أعطيتكم ، وأعطيتكمها ، والأول أكثر وأعرف كما يقول سيبويه (٣) .

وكان المتوقّع من نحوي كيونس يميل إلى طرد ما يقع من قواعد ومقاييس أن ينفي ما يخرج عنها ويخطئه ، لكن لم يكن يفعل ذلك ، وكان يفرع إلى الضرورة الشعرية ، فيري أن الوزن هو الذي أجبر الشاعر على المخالفة . ولقد أصاب الأستاذ أحمد أمين حين قال : « فهم يقولون إن ابن أبي إسحاق الحضرمي وتلميذه عيسى بن عمر كانا أشدّ ميلاً للقياس ، وكانا لا يأبهان بالشواذ ، وكانا لا يتحرجان من تحطئة العرب ، وكان أبو عمرو وتلميذه يونس بن حبيب البصريان أيضاً على عكسهما يعظمان قول العرب ويتحرجان من تحطئتهم » (٤) .

ثم جاء الخليل بن أحمد فاعتدّ بأحكام العقل ، وعني بالقياس على أنه أصل من أصول الدراسة النحوية ، وكان ذلك إعلاناً بخروج النحو من أسلوبه القطري القديم ، الذي جرت عليه الطبقات الأولى ، إلى أسلوبه النظري الجديد أو بانتهاجه منهج المدرسة الكلامية ، لأن الخليل نفسه كان من أصحاب الكلام ، فلم يكن اصطناع القياس في عهده إذا طُفّرة ، وإنما ظهرت الاستفادة منه في زمن مبكر ، وإن لم يصطبغ إذ ذاك بالصبغة الفلسفية ، وكان ظهوره والاستفادة منه إيذاناً بدخول المدرسة اللغوية في عهد جديد . ولا غرابة في ذلك فالقوم حينئذ كانوا مدفوعين بحكم الضرورة إلى تأسيس بنيانهم الفكري لتلبية لحاجات الحضارة إذ ذاك ، فقد وضعت في هذا

(١) الكتاب ج ١ ص ٣١٣ .

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ٢٧ ، معجم الأدباء ج ٢ ص ٦٤ .

(٣) الكتاب ج ١ ص ٢٨٩ .

(٤) صهي الإسلام ج ٢ ص ٢٩٦ .

الزمن أسس العلوم ومناهجها ، وانفرد في كل فن الاختصاصيون فيه يدفعون به إلى الامام ليساير حضارة لا يحظي بخيرها متخلف (١) .

مضي الخليل علي سنة من قبل في القياس علي الكثير ، وقد أذاه عقله بتأثير ثقافته المنطقية التي لقفها وغذته بها صداقته لابن المقفع ، وحياته في البصرة - موطن المذاهب المتصارعة - إلى أن هذه الطريقة هي الأنسب للبلوغ بالنحو إلى مرتبة العلوم . وعهد البصرة بالمنطق قديم ، فقد نشأت فيها فرق الكلام المتعددة في وقت مبكر ، وعرف المنطق طريقه إليها منذ زمن ذلك الحين ، وساعد علي ذلك قربها من مدرسة جاند يسابور الفارسية ، وماكان يدرس فيها من الثقافات اليونانية والفارسية والهندية ، وكونها مرفأً تجاريا علي شط العرب تقصده عناصر أجنبية كثيرة تنقل إليها ثقافات المختلفة (٢) وقد أعدت هذه العوامل جميعها عقول البصريين وعلي رأسهم الخليل لأن تمتاز من عقول أندادهم الكوفيين ، فتكون أكثر دقة وميلا إلى التعميم ، وأكثر مهارة في صوغ العلوم .

ولقد امتاز قياس الخليل من قياس من سبقه من النحاة بأنه كان أكثر ألوانا ، وأوسع تطبيقا ، وأمتن أحكاما ، فلم يخل في معظمه من أركان أربعة وهي أصل وفرع وعلة وحكم . أما الأصل فهو المقيس عليه ، وأما الفرع فهو المقيس ، وأما العلة فهي سبب انتقال الحكم من الأصل إلى الفرع ، وهي تدور عنده حول التشابه بين الأصل والفرع في ناحية من النواحي أو أكثر ، وأما الحكم فهو تلك الحالة الخاصة التي تنتقل من المقيس عليه إلى المقيس . وقد أصبحت هذه الأركان بعد الخليل عماد كل قياس ، ولا بد من عرض بعض الأمثلة التطبيقية ندلل بها علي ماقلناه .

من أمثلة الخليل المتعددة أنه كان يقيس أساء الزمان المبهمة إذا أفادت معني المضي ، علي «إذ» في جواز إضافتها إلي المبتدأ والخبر ، كما في قولنا : كان ذاك زمن زيد أمير . ومن قوله في شرح ذلك (٣) « لما كانت (يعني أساء الزمان المبهمة في معني إذ ، أضافوها إلي ماقد عمل بعضه في بعض ، كما يدخلون إذ علي ما قد عمل بعضه في بعض ولا يغيرونه ، فشبها هذا بذاك » . ووجه الشبه - علي ما يفهم من كلامه - أن أساء الزمان المبهمة قد تفيد معني المضي ، وأن إذ في الاستعمال ظرف لما مضي ، ولهذا حملت علي إذ فيما يجوز إضافتها إليه . ومن المعروف أن إذ تضاف إلي الجملتين الاسمية والفعلية . ومن أمثله أيضا : أنه كان يقيس ماركب

(١) في أصول النحو للاستاذ سعيد الأفغاني ص ٨٤ .

(٢) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص ٢٠ - ٢١ .

(٣) الكتاب ج ١ ص ٤٦١ .

تركيباً مزجياً مثل : حضرموت ، ومعديكرب ، علي ترخيم الاسم المختوم بتاء التانيث المربوطة نحو قمر وبصرة ، وذلك للشبه بينهما من أربعة أوجه : أولها : التصغير ، فإن التصغير في الاسم المركب يلحق الصدر ثم تأتي بالاسم الثاني بعد تصغير الصدر ، كما يصغرها قبل التاء المربوطة ، كقولك : حضرموت وقمر في حضرموت وقمر . والثاني : النسبة ، لأننا نقول في النسبة إلى معديكرب معدي بحذف الاسم الثاني ، ونقول في النسبة إلى البصرة : بصري ، بحذف التاء المربوطة . والثالث : أن التاء المربوطة لا تلحق بنات الثلاثة بالأربعة ولا الأربعة بالخمسة ، كما لا يلحق الاسم الثاني بالاسم الأول بشيء من الأبنية . والرابع ، أن الاسم الثاني إذا دخل على الأول لم يغير بنيته، كما أن التاء إذا دخلت لم تغير بناء مادخلت عليه : ولأجل هذا الشبه بينهما كان الخليل يري حذف الاسم الثاني الذي ضم إلى الصدر في الاسم المركب حيناً تريد ترخيمه ، كما تحذف تاء التانيث المربوطة عند الترخيم ، (١) كذلك كان الخليل يلجأ إلى القياس لشرح مسألة وتوضيحها بالأمثلة المشابهة لها من وجه ، ولا يلزم أن يترتب على ذلك حكم يكتسبه المقيس من المقيس عليه ، ويمكن أن نسميه قياساً استثنائياً ، وقوامه : أن يذكر الخليل المسألة التي هي مدار البحث ، ويبيد رأيه فيها ، ثم يدعم قوله بما عرفه من الأمثلة المشابهة في اللغة العربية . من ذلك ملاحظته أنه يجوز تقديم خبر كان علي اسمها ، فتقول : كان أخاك زيد ، لكنه لا يجوز ذلك في « كَانْ » وهي من أخوات إن فلا تقول : كَانْ أَخُوكَ عبد الله ، إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً فيجوز أن يتوسط .

وقد قاس الخليل إن وأخواتها التي تدخل على الجملة الاسمية فتُنصب المبتدأ وترفع الخبر على كَانْ في عملها عمليين وهما الرفع والنصب ، (٢) ، فكان هي الأصل ، وكَانْ وأخواتها هي الفرع فلم يجوز في الفرع ما جاز في الأصل .

وقد شبه هذا ب « ليس » و « ما » العاملة عملها وهي « ما » الحجازية فإنه يجوز تقديم خبر ليس علي اسمها ، في حين لا يجوز ذلك في « ما » لأنها فرع علي ليس في عملها ، (٣) . وكأن الخليل هو الذي ثبت أركان القاعدة المشهورة في القياس ومؤداها أن الفروع تنحط عن درجة الأصول .

وقد شبه الخليل جزم الفعل « أكن » في قوله تعالى : « فأصدق وأكن من الصالحين » بجرّ

(١) الكتاب ج ١ ص ٣٤٦ - ٣٤٩ .

(٢) الكتاب ج ١ ص ٢٨٠ .

(٣) الكتاب ج ١ ص ٢٨٠ .

سابق في قول الشاعر :

بدا لي أنني لستُ مدرك ماضي ولا سابق شيئاً إذا كان جانياً

ففي الآية الكريمة كما في بيت زهير عطف علي كلمة سابقة تختلف عن الكلمة المعطوفة من حيث الاعراب ، فقد عطف في الآية فعل مجزوم علي آخر منصوب ، وعطف في البيت اسم مجرور علي آخر منصوب

وقد علّل جزم الفعل « أكن » في الآية بأن الفعل السابق له « فأصدق » قد يكون في هذا الموضع مجزوماً ولا فاء فيه ، فتوهمه القارئ مجزوماً وعطف عليه بالجزم ، وعلّل جر سابق في بيت زهير بأن خبر ليس وهو « مدرك ما مضي » يكثر دخول الباء عليه فيكون مجروراً ، وقد توهمه الشاعر هنا مجروراً فعطف عليه بالجر ، (١) .

وهكذا كان الخليل كلما عرض لمسألة قفزت إلى ذهنه مسائل كثيرة متشابهة مما يدل بالضرورة علي عقل متيقظ بحكم الربط بين الأشياء ، وإطلاع واسع يسعفه بالأمثلة المتعددة .

كذلك كان الخليل يفترض شيئاً لم يرد استعماله عن العرب ، ثم يلتبس حكماً له ، قياساً له علي ماورد عنهم من أشباهه . وقد أكثر من هذا - كما أكثر تلميذه سيبويه من بعده - من التارين الصرفية ، فأشبهها بعملهما عن قصد أو غير قصد الفقهاء الذين افترضوا ما لم يقع ليحدّوا حكمه .

ويظهر أن النحاة بعدها ، لم يلتفتوا إلى الغاية الأساسية منه فصار عندهم هدفاً لذاته ، ومقياساً للمهارة النحوية . ومن أمثلته : قال الخليل في رجل سمي بجمع مؤنث سالم نحو مسلمات : إنه ينصرف قياساً علي مسلمين . وكذلك تنصرف المرأة لو سميت بهذا الجمع . وقد حمل مسلمات علي مسلمين في الانصراف للشبه بينهما من جهتين : أولاً : أن الكسرة وهي علامة الجر والنصب في مسلمات ، تشبه الياء في مسلمين التي هي علامة الجر . والنصب أيضاً.

(١) الكتاب ج ١ ص ٤٥٢ .

وثانيهما : أن التنوين في آخر مسلمات يقابل النون في آخر مسلمين . (١)
يتبين لنا من الشواهد السابقة الدالة علي اصطناع القياس لدي الأوائل من أئمة النحو ، أن
القياس أصل في كل علم ، فهو موضع التعليق ، وميزان النظر والترجيح ، وهو وسيلة
العقل إلي كشف الغوامض بإيضاح المكنونات ، واستخراج المجهول عن طريق
المعلوم .
وإن الناظر إلي تراث النحو في مؤلفاته المتداولة عبر العصور المتعاقبة ليري في سعتها المفرطة ،
وتشعب أقطارها المختلفة فضل القياس الرائع وأثره الجدير .

(١). الكتاب ج ٢ ص ١٨ .

هل القياس عربي أو يوناني ؟

لا يزال هذا الموضوع يتأرجح عند الباحثين بين النفي والاثبات ، وبين الشك واليقين ، حتي يومنا هذا ، ونريد في هذا البحث أن ندلي بدلونا فيه قدر الطاقة . وقد ترجح لدينا أن الذين أرادوا أن يشككوا في ابتداع العرب لعلم النحو واستقلالهم بإنشائه واختراعه لا يصدر عن قولهم هذا عن أصل ثابت رجعوا إليه ، أو عن دليل قاطع اعتمدوا عليه ، وإنما يجعلون عمادهم وحجتهم الأدلة الآتية :

أ - أنهم وجدوا في النحو العربي مشابه لما وجدوا في نحو بعض الأمم . الأخرى ، وأن التقسيم الأولي للكلمة عند العرب هو نفسه - أو بفارق ضئيل - تقسيمها عند بعض الشعوب ، واعتبار القياس أصلاً من أصول العمل النحوي وتحديدده يشبه إلى حد كبير ما يوجد بالقياس المنطقي .

ب - ظهور النحو السرياني في مدرسة نصيبين في القرن السادس الميلادي علي مقربة من نواة العرب الأولين وفي ذلك يقول الأستاذ جورجي زيدان ، (١) « ويغلب علي ظننا أنهم نسجوا في تبويبه علي منوال السريان لأن السريان دونوا نحوهم ، وألفوا فيه الكتب في أواسط القرن الخامس للميلاد ، وأول من باشر ذلك منهم الأسقف يعقوب الرهاوي الملقب بمفسر الكتب سنة ٦٤٠ م ، فالظاهر أن العرب لما خالطوا السريان في العراق اطلعوا علي آدابهم وفي جملتها النحو فأعجبهم ، فلما اضطروا إلي تدوين نحوهم نسجوا علي منواله لأن اللغتين شقيقتان ... وأقسام الكلمة في العربية هي أقسام الكلمة نفسها في السريانية .

ج - تلمذة بعض السريان علي الخليل بن أحمد كحنين بن إسحاق الطبيب السرياني المعروف الذي كان له أثر كبير في نقل علوم اليونان ومنها : «الأجرومية» إلي العربية ، وفي افتتاح حركة الترجمة الكبرى في العالم الاسلامي . ويقولون : إن « حُنيئاً » كان معاصراً للخليل بن أحمد وقد تعلم العربية في سنّ متقدمة وعاني منها ما عاني ، ومن اليسير أن نتصور أنه قد تبادل فيما تبادل مع الخليل بعض القواعد النحوية .

د - ثم يقولون : إن ترجمة عبد الله بن المقفع أضافت ثروة جديدة ، إذ ترجم بعض كتب المنطق

(١) تاريخ أدب اللغة العربية ج ١ ص ٢٠٩ .

والفلسفة إلى اللغة العربية فلفت الأذهان إلى أصول قياسية تراعي في وضع النحو لدى أمثال الخليل .

هذه هي الأدلة الأربعة التي يركز عليها من يميل إلى انتهاء النحو إلى أصل غير عربي .

ونريد أن نناقش هؤلاء فيما ذهبوا إليه فنقول : أما بالنسبة للأمر الأول وهو تقسيم الكلمة فان هؤلاء الذين وجدوا مشابهة بين النحو العربي والمنطق اليوناني ، حين رأوا العرب قد قسموا الكلمة إلى اسم وفعل وحرف ، كما قسم فلاسفة اليونان الكلمة إلى اسم وفعل ورباط ، ثم وجدوا في النحو العربي من الأصول والمصطلحات ما يقارب أو يماثل شبيبتها في المنطق اليوناني .

هؤلاء قد اتجهوا في تفكيرهم إلى أن العرب متأثرون باليونان في نحوهم إن لم يكونوا قد نقلوا أصوله عنهم ، هؤلاء فيما يبدو لي واهمون فيما ذهبوا إليه ، أو فاقدو الثقة بكل ما هو عربي . ونحن نعلم في أن العرب تأثروا بالمنطق اليوناني ، والفلسفة اليونانية ، لا في أصول النحو وأساسه ، بل في تنظيمه وتهذيبه ، إذ أن هذه الأسس كانت قد وضعت لبناتها ، وأقيم هيكلها ، وبدأت سماتها قبل أن ينتقل المنطق اليوناني إلى العرب ، وقبل أن تزدهر حركة الترجمة وينشط الناس للبحث في علوم الأجانب وثقافتهم . ثم إن اعتبار القياس أصلاً من أصول العمل النحوي وتحديدده ، لأنه يشبه إلى حد كبير ما يوجد بالقياس المنطقي أمر لا نستطيع الاطمئنان اليه فليس معناه أن النحويين اقتبسوا من منطق اليونان ، بل معناه أن المنطق شيء طبيعي في التفكير الانساني بعامة ، والقياس بعض أدواته التي يتجه إليها ذهن البصير .

ونحن نعتمد في هذا على :

أ - أن هناك فرقاً بين مفهوم القياس عند النحويين ومفهومه عند المناطقة . فالقياس النحوي انتقال من الجزئي إلى الكلي ، وهو يساوي الاستقراء عند أرسطو ، أما القياس المنطقي فهو انتقال من الكلي إلى الجزئي .

ب - أن هناك فرقاً بين مدلول الاصطلاح النحوي ومدلول الاصطلاح المنطقي . فالحرف مثلاً في النحو هو العنصر الذي قصر عن الدلالة على المعنى بنفسه ، والذي وظيفته ربط أجزاء الجمل بعضها ببعض في حين أن الأداة في المنطق تكون اسماً وفعلًا وحرفاً . كما أن هناك فرقاً بين

قياس النحويين وقياس الفلاسفة ، إذ أن أقيسة النحو لا تخضع لما تخضع له أقيسة المنطق.

يوضح لنا هذا أبو حيان التوحيدي فيقول : « ستل بعض العلماء بالنحو واللغة فقليل له : أيستمر القياس في جميع ما يذهب إليه في الألفاظ ؟ فقال : لا ، فقال السائل : فينكسر القياس في جميع ذلك ؟ فقال : لا ، فقليل له فما السبب ؟ فقال : لا أدري ، ولكن القياس يفرع إليه في موضع ويفزع منه في موضع ، (١)

قال أبو علي مسكويه مفسراً هذا الكلام : « أما قياس النحويين فليس مبنياً على أوائل ضرورية ، فلذلك لا يستمر ، وإنما أجاب هذا الرجل العالم بالنحو عن القياس الذي يخص صناعته ولم يلزمه إلا ذلك ، فأما الفيلسوف فقياساته كلها مستمرة لا ينكسر منها شيء لاسيما ضرب من القياس وهو المستمي برهائناً » ، (٢)

وأما بالنسبة إلى الأمر الثاني الذي هو دليلهم ، وهو ظهور النحو السرياني المقتبس من اليونانية في عصر الوضع . فنحن نرى أن النحو السرياني وإن ظهر على مقربة من نحاة العرب الأولين ، فلم توضع قواعده إلا في أواخر القرن السابع وأوائل القرن الثامن للميلاد ، إذ أن يعقوب الرهاوي الذي يعد أول من باشر وضع هذه القواعد للسريانيين قد توفي سنة ٦٤٠ م أي في منتصف القرن السابع الميلادي في حين ذكر الأستاذ أحمد أمين أنه توفي سنة ٧٠٨ م ، (٣) ، كما ذكر ذلك أيضاً دي بور ، (٤) .

لقد أخذ السريان يفكرون في وضع قواعد « أجرومية » للغتهم حين شعروا بالخطر يهددها بالفناء بعد انتشار العربية في ربوع العراق وبلاد الشام ، واستعان الشرقيون منهم وهم سكان العراق بالنقط وإعراب الكلمات كما كانت عند العرب ولكن ذلك وقع حوالي سنة ٧٠٠ للميلاد . وقد شهدت هذه الفترة أواخر خلافة عبد الملك بن مروان الذي توفي سنة ٧٠٠ للميلاد ، وكان العرب إذ ذاك قد خطوا الخطوات الأولى في طريق النحو على يد أبي الأسود الدؤلي بين سنتي ٤٩ ، ٥٣ وهي الفترة التي ولي فيها زياد البصرة .

وأما بالنسبة للأمر الثالث وهو تلمذة حنين علي الخليل : فأمر لا نستطيع الاطمئنان إليه ، وليس من قال بهذا - فيما أعلم - غير ابن أصيبعة الذي روي عن سلمان بن حسان « أن حنيناً نهض

(١) العوامل والشواغل ص ٢٩٣ - ٢٩٤ لأبي حيان التوحيدي ومسكويه مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٥٦ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٩٤ .

(٣) فجر اسلام ص ١٦٢ .

(٤) تاريخ الفلسفة في الاسلام ص ٢١ .

من بغداد إلى أرض فارس ، وكان الخليل بن أحمد النحوي بأرض فارس فلزمه حنين حتى برع في لسان العرب ، وأدخل كتاب العين بغداد ثم اختير للترجمة وأؤتمن عليها » ، (١)

كذلك نجد القفطي قد اقتبس أصل هذه الرواية وعبر عنها بأسلوبه فيقول : « إن حنيناً دخل البصرة ولزم الخليل بن أحمد حتى برع في اللسان العربي ، وأدخل كتاب العين بغداد ، واختير للترجمة وأؤتمن عليها » (٢) .

فإذا ما تركنا القدماء إلى الباحثين المعاصرين فإننا نجد الأستاذ أحمد أمين يقول في ضحي الاسلام ، (٣) : « إن حنيناً ذهب إلى بلاد الروم وأجاد تعلم اليونانية ثم عاد إلى البصرة ولازم الخليل بن أحمد وأخذ عنه العربية » . كما نجد أيضاً الدكتور إبراهيم بيومي مذكور يقول في بحثه عن « منطق أرسطو والنحو العربي » ، (٤) « ولا شك في أن هذا النحو تأثر بالنحو اليوناني ومنطق أرسطو ، ومن بين واضعيه والمشتغلين به مترجمون اتصلوا بالعرب ونحاتهم وعاشوا معهم . فيعقوب الرازي له شأنه في وضع النحو السرياني وهو معروف في الأوساط العربية ، وحنين بن إسحاق مترجم آخر معاصر للخليل وسيبويه ، بل صديق للخليل ، وقد تعلم العربية في سنّ متقدمة وعاني منها ماعاني ، ومن اليسير أن نتصور أنه تبادل فيما تبادل مع الخليل بعض القواعد العربية . هذان الباحثان الفاضلان ومن نحا نحوهما من الكاتبين يقولون بتأثر النحو العربي بمنطق أرسطو تأثراً في المنهج والموضوع ، وهم - فيما أعتقد - يعتمدون على مازعم ابن أبي أصيبعة والقفطي باعتباره قولاً لا يقبل الشك ، لكنه يتهافت أمام الباحث المنصف حين يلقي نظرة على تاريخ حياة الخليل ، وتاريخ حياة حنين إذ يظهر له بطلان مازعموه ، إذ نصّت الكتب التي أرخت للخليل علي أن وفاته لم تتعد سنة ١٨٠هـ ، وأن ولادة حنين لم تكن قبل سنة ١٩٤هـ ، وإذن فبين وفاة الخليل ولادة حنين أربع عشرة سنة في أقل تقدير . وعلي هذا فإن حنيناً لم يدرك الخليل ولا رآه ، فلا يصح بداهة أن نقفوا أثر ابن أبي أصيبعة والقفطي في وهمهما فنقول بمقالتهما ، ولا يجوز لنا أن نزعّم أن « حنيناً » قد تتلمذ علي الخليل وتعلم العربية عليه ، أو نفلو فنقرر أنه قد تعلم العربية عليه في سنّ متقدمة .

إذن ، فعلم النحو صدر عن روح عربية خالصة ، وإن اهتدي في أطوار نموه ببعض الأقيسة المنطقية يشهد لذلك ما قاله دي بور : « وبرغم هذا كله احتفظ علم النحو بخصائص له ليس هذا مجال الاقاضة فيها ، وهو - علي أي حال - أثر رائع من آثار العقل العربي بما له من دقة في

(١) فحول العلماء بأخبار الحكماء ص ١١٧ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) الجزء الثاني ص ٢٩٨ .

(٤) في اللغة والأدب للدكتور إبراهيم مذكور ص ٤٥ - ٤٦ .

الملاحظة ، ومن نشاط في جمع ماتفرق ويحق للعرب أن يفخروا به » (١)

وأما بالنسبة للأمر الرابع أودليلهم الرابع وهو ترجمة منطق أرسطو في عهد الخليل : فمع أن كثيرا من الباحثين قد ذهب إلى القول بها ، وأسند الترجمة لعبد الله بن المقفع ، ومنهم « دي بور » الذي قال عن ابن المقفع (٢) : إنه أخذ « بنصيب وافر في هذه الحركة ، حركة نقل كتب اليونان في الطبيعة والطب والمنطق إلى اللسان العربي ولم يخلص إلينا شيء مما ترجم في الفلسفة » .

أجل ، لقد قال ذلك نفر من الباحثين ، لكننا نرى أن هذه الترجمة ليست من الثبوت حتي نقطع بتأثيرها المباشر في النحو في عهد الخليل لأن إسناد الترجمة لعبد الله بن المقفع قضية لم ينته المنصفون منها إلى قول مؤكد لا يصل التشكيك إليه ، وإن قال بها نفر من الباحثين .

ونظرة سريعة إلى تاريخ النحو نجده قد نشأ قبل ذلك بعشرات السنين ، بل كانت قد ألفت فيه كتب ، (٣) ، وإن كانت لم تصلنا فليس ذلك دليلا علي عدم وجودها ، بل لقد قيل : إن كتاب سيبويه إنما كان في أصله أحد هذه الكتب ، أخذها المؤلف وبسطه وزاد فيه من كلام الخليل وغيره ، حتي تم علي يده فنسب إليه .

والعرب لاشك تأثروا بالفلسفة والمنطق اليونانيين في تنظيم النحو وتهذيبه وفي بعض مصطلحاته وأساليبه ، وفي طرق الحجاج والمناقشة فيه ، لكن هناك فرقا واضحا بين نقل النحو عن اليونان ، وبين الافادة من هذا المنطق في طريقة البحث فيه ، والاستدلال عليه ، وفي استعارة بعض مصطلحاته أو السير علي نهجه وأسلوبه .

ومن السهل بعد ذلك أن نقول : إن القياس في النحو العربي نشأ نشأة فطرية ، وقد ظهر علي يد نحاة البصرة الأول قبل أن يترجم منطق اليونان ، ولعل هذه البذور الأولى الفطرية للقياس تغذت بلبان الثقافة اليونانية حينما ترجمت علوم اليونان ، فثبتت أصول القياس ، وتشابكت فروعها ، واستخدم في علم الكلام والفقه مما جعل النحاة في هذه الفترة يقتفون أثره في مدارس الكلام والفقه ، ومن ثم تسربت أصوله ، وتعددت فروعها في مدارس النحو كذلك ، فالنحو عربي الأصل نشأ وترعرع متأثرا بما قابله من مختلف الثقافات حتي أتى أكله الشهوي علي مدي الاحقاب .

هذا وبالله التوفيق وصلي الله علي محمد وعلي آله وصحبه وسلم .

(١) تاريخ الفلسفة في الاسلام ص ٤٦ .

(٢) تاريخ الفلسفة في الاسلام ص ٢٩ .

(٣) الجامع والاكمال لمعنى بن عمر .